Journal Of the Iraqia University (74-9) January (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

تحليل الوضع الراهن واتجاهات المستقبل للأمن الوطني العراقي ودور المنظمات المدنية

ليث مزاحم مجبل

الدكتور محمد رحيم عويضي

الجامعة العليا للدفاع الوطني الكلية الدولية جمهورية ايران الاسلامية

Sdassqfqwf@yahoo.com

١,٢ المقدمة

يُعدّ الأمن الوطني في العراق من أكثر المفاهيم تعقيدًا وإثارةً للتحدي في الشرق الأوسط المعاصر. فمنذ سقوط نظام البعث عام ٢٠٠٣، واجه العراق سلسلة من التهديدات الداخلية والخارجية التي أثّرت بصورة عميقة على بنيته الأمنية والسياسية والاجتماعية(Hiltermann ، ٢٠١٧ : 88).وقد أسهمت الحرب على الإرهاب، والصراعات الطائفية، والتنافسات الإقليمية، وضعف مؤسسات الدولة في جعل البيئة الأمنية العراقية بيئة هشّة ومتغيّرة باستمرار. وفي ظل ذلك، اكتسبت المنظمات المدنية (NGOs) أهمية متزايدة باعتبارها جهات غير حكومية تعمل كجسر بين الدولة والمجتمع، وقادرة على الإسهام في تعزيز الثقة العامة، وإعادة البناء الاجتماعي، ورفع مستوى المرونة الوطنية(Dodge ، ٢٠٢٠.(56 :ونظرًا للتحولات الأخيرة في المنطقة، ومنها ظهور تنظيم داعش، واندلاع الاحتجاجات الشعبية، وتغير سياسات القوى الإقليمية مثل إيران وتركيا والسعودية، تبرز الحاجة الملحة لإعادة النظر في مفهوم الأمن الوطني العراقي وموقع المنظمات المدنية ضمنه. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث، بمنهج استشرافي، إلى تحليل الوضع الراهن للأمن الوطني في العراق واستكشاف اتجاهاته المستقبلية بالارتباط مع دور المنظمات المدنية. ولا يقتصر هذا النهج على إتاحة فهم أشمل لنقاط الضعف والقوة في البنية الأمنية العراقية، بل يمهّد كذلك لتصميم نماذج تنموية تسهم في تحقيق الأمن المستدام والمشاركة المدنية الفاعلة(Ezzat ، ٢٠٢٢.(133 :ويتناول هذا البحث الخلفية العامة للأمن الوطني العراقي، ثم يحلل دور وموقع المنظمات المدنية في البيئة السياسية والاجتماعية، تلي ذلك دراسة التحديات الحالية والسيناريوهات المستقبلية للأمن الوطني مع التركيز على القدرات الكامنة لدى المنظمات المدنية.

٢.٢ خلفية الأمن الوطني في العراق

إنّ الأمن الوطني في العراق مفهوم متعدد الأبعاد يرتبط بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. ووفقًا لرؤية بوزان، لا يتحقق الأمن الوطني المستقر إلا عندما تتمكن الدولة من إيجاد توازن بين المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية(Buzan ، ١٩٩١ .(19 : غير أن العراق واجه خلال العقدين الماضيين أزمات متتالية في جميع هذه الأبعاد. فضعف الحوكمة، والفساد البنيوي، والاعتماد الاقتصادي على النفط، وغياب الانسجام الاجتماعي تعدّ من أبرز العوائق أمام تحقيق الأمن المستدام(Al-Marashi ، ٢٠٢١.(75 :وقد تأثرت البنية الأمنية العراقية تاريخيًا بالتدخلات الخارجية والتنافسات الجيوسياسية. فبعد عام ٢٠٠٣، شاركت القوات الأمريكية والتحالف الدولي في إعادة بناء المؤسسات الأمنية، لكن غياب رؤية وطنية شاملة جعل هذه الجهود مؤقتة وغير مستقرة(Marr ، ٢٠١٢ .(142 :كما أدّت التدخلات الإقليمية، ولا سيما من إيران وتركيا، إلى تشكيل شبكات أمنية موازية للدولة(Helfont ، ٢٠١٨.(61 :اجتماعيًا، تسبّب ظهور الجماعات المسلحة غير الحكومية وتصاعد العنف الطائفي بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧ في إضعاف المجتمع المدني العراقي بصورة كبيرة. إلا أن السنوات الأخيرة تشير إلى وجود بوادر لتعافي تدريجي في الثقة الاجتماعية وتنامي أنشطة المجتمع المدني(Hassan ، ٢٠٢٣ .(47 :وهذا يعكس إمكانية أن تضطلع المنظمات المدنية بدور مهم في تهدئة التوترات وبناء التضامن الوطني، شرط أن تتوفر لها البيئة القانونية والمالية والمؤسسية الداعمة.وخلال العقدين الماضيين، شكّلت مسألة الأمن الوطني العراقي محورًا رئيسًا لدى صناع القرار والباحثين والنخب الفكرية. فقد دخل العراق بعد عام ٢٠٠٣ مرحلة تحولات سياسية واجتماعية وثقافية عميقة أضعفت منظومته التقليدية للدولة والمجتمع. وقد أدى انهيار النظام السياسي السابق، ووجود القوات الأجنبية، وتنافس القوى الإقليمية إلى خلق وضعية متعددة الطبقات لم يعد الأمن فيها مقتصرًا على المجال العسكري، بل أصبح يشمل الأبعاد الإنسانية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الحميد، ٢٠١٩: ٢٧)ويرى الباحثون العراقيون أن أزمة الأمن الوطني تنبع من عجز الدولة عن تحقيق مفهوم "الأمن الإنساني"، الذي يشمل أمن الفرد من الفقر والخوف والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية (حسن، ٢٠٢١: ٥٨). فبعد سقوط البعث، لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من بناء نظام فعال لحماية المواطنين، مما فتح المجال لظهور الفاعلين غير الحكوميين والمنظمات المدنية لسدّ العديد من الفجوات الأمنية والخدمية (الزيدي، ٢٠١٨: ١٠١)خلال هذه المرحلة، تحولت المنظمات المدنية من فاعلين هامشيين إلى عناصر رئيسة في إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي. وقد تأسست هذه المنظمات على يد مثقفين وأكاديميين وناشطين محليين، وتمكنت عبر برامج تعليمية وثقافية وإغاثية من تحقيق قدر من إعادة الثقة الاجتماعية (صادقي، ١٣٩٨: ٤٤). ومن ثمّ، أصبح المجتمع المدني في العراق عنصرًا مركزيًا في إعادة تعريف الأمن الوطني.نظريًا، ينبغي تناول الأمن الوطني العراقي ضمن إطار الأمن الإنساني والأمن التشاركي. فوفقًا لرؤية بوزان، التي حظيت باهتمام واسع لدى الباحثين العرب والإيرانيين، أصبح الأمن الحديث يتمحور حول حماية الإنسان لا حماية الدولة فقط (بوزان، عن الخفاجي، ٢٠١٧: ٢١). وعلى هذا الأساس، يتحقق الأمن العراقي عندما تتمكن الدولة من الموازنة بين الأمن الصلب (العسكري) والأمن الناعم (الاجتماعي والإنساني)ومن الخصائص الفريدة للوضع الأمني العراقي التأثير المباشر للعوامل الإقليمية. فقد كان دور إيران وتركيا والسعودية في المعادلات الأمنية حاضرًا بقوة بحيث لم تتمكن أي حكومة عراقية خلال العقدين الماضيين من تبني استراتيجية أمنية مستقلة (محمدي، ١٤٠٠: ٦٣). وتبرز في هذا السياق أهمية المجتمع المدني المستقل والقادر على دعم الأمن الوطني الداخلي مقابل التقلبات الإقليمية (الهاشمي، ٢٠١٩: ٣٨)على الصعيد الداخلي، يمثل ضعف مؤسسات الدولة وانتشار الفساد الإداري تحديًا خطيرًا يهدد الأمن الوطني. فوفقًا لتقرير «مركز الدراسات الاستراتيجية في بغداد»، أدى الفساد المنهجي إلى تآكل الثقة العامة وتراجع المشاركة الشعبية في مؤسسات الدولة (مركز الدراسات، ٢٠٢٠: ٥٥). ومن هنا تظهر أهمية المنظمات المدنية كجهات رقابية تمتلك شبكات شعبية تمكّنها من رصد الأداء الحكومي وتعزيز الشفافية (عباس، ٢٠٢١: ٨٩)أما من الناحية الاجتماعية، فإن البنية القائمة على الهويات القبلية والطائفية تعيق عملية بناء الأمة وتعزيز الأمن. وقد مثّل ظهور داعش عام ٢٠١٤ تهديدًا بنيويًا للتماسك الاجتماعي، لا تهديدًا عسكريًا فحسب. وهنا لعبت المنظمات المدنية دور الوسيط بين المجتمعات المختلفة عبر برامج الحوار الثقافي والتعايش (رحمان، ١٣٩٧: ١٠٢). وقد دلّت التجربة على قدرة المجتمع المدني بوصفه "أمنًا اجتماعيًا ناعمًا" على مواجهة التطرف والعنف (الكعبى، ٢٠٢٠: ١١٦)وتشير المقاربات المستقبلية للأمن الوطني العراقي إلى أن التحديات خلال العقد القادم ستكون أكثر اجتماعية وهيكلية من كونها عسكرية. فالأزمات المتعلقة بالمياه، والفقر، والبطالة، والفجوة الطبقية تمثل تهديدات متصاعدة قد تؤثر في استقرار البلاد (حيدري، ١٣٩٩: ٧٥). ومن ثمّ، سيكون للمنظمات المدنية القادرة على بناء جسور بين الدولة والمجتمع دور مهم في إدارة الأزمات وتعزيز المرونة الاجتماعية (الشمري، ٢٠٢٢: ٤١)حاليًا، أشارت بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام ٢٠٢٣ إلى وجود أكثر من ٦٠٠٠ منظمة مدنية في العراق، إلا أن ما لا يتجاوز ٢٠٪ منها نشط فعليًا (وزارة العمل، ٢٠٢٣: ٩). ورغم أن معظم المنظمات تعمل في مجالات التعليم وحقوق الإنسان والإغاثة والتنمية النسوية، فإن نسبة قليلة منها تشارك بصورة مباشرة في الأمن الاجتماعي أو مكافحة التطرف (الجنابي، ٢٠٢١: ٢٢). وهذا يعكس عدم إدراك الدولة للطاقة الكامنة لهذه المنظمات بوصفها ذراعًا أمنيًا–اجتماعيًا مهمًا.وتؤكد الدراسات الإيرانية حول العراق أن تطوير المجتمع المدني لا يعدّ فقط خطوة نحو التنمية الديمقراطية، بل يشكل عاملًا للحدّ من النفوذ الخارجي وتعزيز الاستقلال السياسي (بيات، ١٤٠٠: ٥٢). وكلما كان المجتمع المدني العراقي أكثر قوة وأعلى كفاءة، كان الأمن الوطني أكثر استقرارًا.وبذلك، يتبين أن الأمن الوطني العراقي في العصر الحالي يجمع بين التحديات التقليدية (العسكرية) والتحديات الحديثة (الفقر، الفساد، الانقسام الاجتماعي، غياب الثقة). ويمكن للمنظمات المدنية أن تقوم بدور محوري في مواجهة هذه التحديات إذا مُنحت الدعم القانوني والمالي والمؤسسي المطلوب. لذلك، فإن تحليل مستقبل الأمن العراقي يتطلب دراسة دقيقة للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني والقوى الإقليمية، من أجل وضع استراتيجية شاملة للأمن المستدام.

٢,٣ آفاق المستقبل للأمن الوطني العراقي

في إطار الدراسات المستقبلية، سيواجه الأمن الوطني العراقي خلال العقد القادم ثلاثة مسارات رئيسة:تغيّر موازين القوى الإقليمية بين اللاعبين الأساسيين (إيران، السعودية، تركيا، الولايات المتحدة)تحولات داخلية في بنية الدولة والمجتمع المدني نتيجة الضغوط الإصلاحية.تزايد الاعتماد على التكنولوجيا والمعلومات في إدارة الأمن الداخلي.ويرى المراقبون الدوليون أن مستقبل الأمن الوطني العراقي سيعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الدولة على إيجاد حلقة وصل متينة بين الحكومة والمجتمع والمنظمات المدنيةCordesman) ، ٢٠٢٠ .(92 :وإذا تمكنت الدولة من توفير الإطار القانوني والمؤسسي لمشاركة المنظمات المدنية في صنع القرار الأمني، فإن ذلك سيسهم في تعزيز الأمن الإنساني وتحقيق التنمية المستدامةUNDP) ، ٢٠٢٢.(44 :

٢,٤ دور ومكانة المنظمات المدنية في العراق

يتطلب فهم موقع المنظمات المدنية في العراق قراءة تاريخية–تحليلية لتطور المجتمع المدني. فقد شهد العراق خلال القرن العشرين تقلبات واسعة في العلاقة بين الدولة والمجتمع، بدءًا من حقبة الملكية التي ظهرت خلالها الجمعيات الخيرية والنقابات المهنية في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، وصولًا إلى حكم حزب البعث الذي قمع أي نشاط مدني مستقل (التميمي، ٢٠١٧: ٦٢). وأدى هذا القمع إلى تراجع ثقافة المشاركة المجتمعية والتطوع من الذاكرة الجمعية (عباس، ٢٠١٨: ٤٩)بعد سقوط نظام البعث عام ٢٠٠٣، دخل العراق مرحلة جديدة من إعادة البناء السياسي والاجتماعي. وقد أتاح المناخ السياسي المنفتح – رغم ما اتسم به من عدم استقرار – إمكانية تأسيس مئات المنظمات المدنية الجديدة. فبحسب بيانات وزارة التخطيط العراقية، تمّ تسجيل أكثر من ٣٥٠٠ منظمة مدنية بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٠ (وزارة التخطيط، ٢٠١٩: ١١). وقد بدأت هذه المنظمات نشاطها في مجالات الإغاثة ومساعدة المشردين، ثم توسعت تدريجيًا لتشمل موضوعات مثل حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، والتعليم المدني، والمشاركة السياسية (الجبوري، ٢٠١٨: ٢٤)ويرى الباحثون الإيرانيون أن نشوء المجتمع المدني العراقي في هذه المرحلة كان نتيجة تزامن عاملين: الأول، انهيار السلطة الاستبدادية للبعث، والثاني، تأثير أفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان التي روّجت لها المؤسسات الدولية (حسيني، ١٣٩٨: ٧٨). غير أن هذا التحول السريع لم يستند إلى قاعدة فكرية وثقافية راسخة، ولهذا عانت العديد من المنظمات حديثة التأسيس من اضطراب إداري وهيكلي (هاشمي‌نژاد، ١٤٠٠: ٥٩)ومن منظور سوسيولوجي، نشأ المجتمع المدني العراقي فوق بنية ثقافية غير متجانسة تتخللها الانقسامات الدينية والإثنية والمناطقية. وقد أدى ذلك إلى أن اتخذت كثير من المنظمات المدنية طابعًا محليًا، بحيث لم تستطع التحول إلى شبكات وطنية واسعة (الزويدي، ٢٠٢٠: ١٧). فعلى سبيل المثال، تميل المنظمات في المحافظات الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية إلى التركيز على الخدمات الاجتماعية والخيرية، بينما تركز المنظمات في المناطق السنية شمالًا على الإغاثة الإنسانية للنازحين (الشمري، ٢٠٢١: ٢٣)وعلى الرغم من هذا التنوع، فقد تمكنت المنظمات المدنية في العراق خلال العقدين الماضيين من أداء دور مهم في إعادة البناء الاجتماعي. وتشير دراسة مركز الدراسات التنموية في بغداد (٢٠٢٢: ٣٢) إلى أن نشاط المنظمات المحلية في مناطق مثل الموصل وكركوك ساهم في عودة جزء من السكان النازحين واستعادة الثقة بين المجتمعات المحلية. كما لعبت المنظمات دورًا مهمًا في إعادة تأهيل المدارس والمراكز الصحية وتنفيذ برامج تعليم السلام (العبيدي، ٢٠٢٢: ٥١)وتؤكد الدراسات الإيرانية أن على المنظمات المدنية في العراق الانتقال من مرحلة «الإغاثة» إلى مرحلة «إدارة الأزمات الاجتماعية» (صالحی، ١٣٩٩: ٣٤). ويرى صالحی أن المنظمات غير الحكومية، إذا ما تعاونت مع الدولة في مجالات الأمن الاجتماعي والبيئة وحقوق المواطن، يمكن أن تصبح «الركن الثالث للحكم». وهذا النهج ذاته تؤكده الأدبيات التنموية في إيران (نظامي، ١٤٠٠: ٨١)وفي الإطار النظري، يمكن تحليل دور المنظمات المدنية في الأمن الوطني العراقي من زاويتين أساسيتين: الأولى، دورها في «بناء الثقة الاجتماعية»، والثانية، دورها في «إنتاج الأمن الناعم». فالثقة الاجتماعية هي الأساس الذي يقوم عليه الاستقرار السياسي، ولا يمكن لأي استراتيجية أمنية أن تكون مستدامة من دونها (الأسدي، ٢٠١٩: ٦٥). وتعمل المنظمات المدنية، عبر الربط بين الدولة والمواطنين، على تشكيل رأس مال اجتماعي يمنع انهيار النظام الاجتماعي في أوقات الأزمات (الربيعي، ٢٠١٨: ٢٩)فعلى سبيل المثال، خلال احتجاجات تشرين/أكتوبر ٢٠١٩، لعبت العديد من المنظمات المدنية المستقلة دور الوسيط بين المتظاهرين والقوات الحكومية. ويرصد تقرير مؤسسة «أفق ديمقراطية» مشاركة أكثر من ١٢٠ منظمة مدنية في بغداد في مبادرات الحوار الوطني، مما أسهم في الحدّ من تصاعد العنف (مؤسسة أفق، ٢٠٢٠: ١٢). وقد أثبتت هذه التجربة أن المجتمع المدني يمكن أن يعمل كـ«وسيط أمني» في حل الأزمات الداخلية، شرط توافر الاستقلالية والثقة العامة (الشموس، ٢٠٢١: ٤٧)وفي ضوء الظروف الإقليمية، تؤدي المنظمات المدنية العراقية كذلك دورًا غير مباشر في إعادة تعريف «الأمن الإقليمي». فالكثير منها يتعاون مع منظمات مشابهة في إيران ولبنان والأردن في التدريب والأنشطة الثقافية (كاظمي، ١٣٩٨: ٩٢). ويمكن لمثل هذا التعاون العابر للحدود أن يساهم على المدى البعيد في إنشاء «شبكة أمن ناعم إقليمية» قائمة على التفاعل الثقافي والاجتماعي بدلًا من التنافس السياسي (حسيني، ١٣٩٩: ١١٠)ومع ذلك، ما يزال موقع المنظمات المدنية في العراق هشًا. فبحسب الكربلائي (٢٠٢٢: ٢٨)، فإن ضعف التشريعات، وغياب الرقابة الفعالة، والاعتماد المالي على مصادر خارجية أدى إلى عجز العديد من هذه المنظمات عن الانتقال من مرحلة الوجود إلى مرحلة التأثير الفعلي. وتبرز هذه الإشكالية بوضوح في المحافظات الجنوبية، لاسيما البصرة وميسان، حيث توقفت عدة منظمات بسبب نقص التمويل.

ومن منظور الدراسات المستقبلية، يمكن لدور المنظمات المدنية العراقية خلال العقد القادم أن يتطور وفق ثلاثة مسارات رئيسة الدور الترميمي (Rehabilitative):التركيز على إعادة البناء الاجتماعي والخدمات الإنسانية في المناطق المتضررة.الدور الرقابي :(Supervisory) المساهمة في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.الدور الاستراتيجي :(Strategic) الانخراط الفاعل في التخطيط للأمن الإنساني والتنمية المستدامة.ويرى بعض

المفكرين الإيرانيين، ومنهم رضا بينياز (١٤٠١: ٦٧)، أن تحقق المسار الثالث مرهون باعتراف الدولة العراقية بالمنظمات المدنية كشركاء رسميين في منظومة الأمن، وتأسيس بنية تعاون مؤسسية بين وزارة الداخلية والمجالس المحلية والشبكات المجتمعية.ومن ناحية أخرى، يُعدّ مجال «تعليم السلام» و«مكافحة التطرف الديني» أحد أهم ميادين دور المنظمات المدنية في المستقبل. ويبرز تقرير «معهد الدراسات الاستراتيجية» في النجف (٢٠٢١: ٤٩) أن ورش التدريب التي قدمتها هذه المنظمات للشباب في المناطق المتوترة ساهمت في خفض نسبة النزاعات المحلية بنسبة ١٨٪. وهذه النتائج تؤكد أن المنظمات المدنية يمكن أن تكون مكملة للأجهزة الأمنية، لا بديلًا عنها.ويرى الباحثون العراقيون أيضًا أن المنظمات المدنية لديها دور مهم في مواجهة «الحرب المعلوماتية» وانتشار الأخبار الكاذبة. ومع ازدياد اعتماد المجتمع العراقي على وسائل التواصل، أصبحت الشائعات أحيانًا أخطر من التهديدات العسكرية (الرفاعي، ٢٠٢٢: ٤٤). ويمكن للمنظمات المدنية، عبر تعزيز الوعي الرقمي وتثقيف المجتمع إعلاميًا، أن تسهم في تقليل التهديدات الإلكترونية (الشمري، ٢٠٢٢: ٣٨).وفي الخلاصة، فإن موقع المنظمات المدنية في الأمن الوطني العراقي المستقبلي لن يكون هامشيًا، بل سيشكّل جزءًا أساسيًا من منظومة الأمن الاجتماعي. وكما يشير جلالي (١٣٩٩: ٥١)، فإن الأمن الوطني سيتحول من نمط «رد الفعل» إلى نمط «الاستشراف» عندما تنجح الدولة والمجتمع المدني في إقامة علاقة متبادلة وشفافة. وهذا هو جوهر المقاربة المستقبلية للأمن: أي أن يكون المواطن شريكًا في صناعة الأمن، لا مجرد متلقٍ له.وتُعدّ المنظمات غير الحكومية (NGOs) في العراق، خاصة بعد عام ٢٠٠٣، إحدى الركائز المحورية للمجتمع المدني. ففي مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق، حين واجهت الدولة انهيارًا مؤسسيًا وضعفًا في الشرعية، لعبت هذه المنظمات دورًا حاسمًا في سدّ الفجوات الحكومية وتقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية(Ismael & Ismael) ، ٢٠١٥ .(121 :وقد ركزت أنشطتها في البداية على الإغاثة وإعادة الإعمار، ثم توسعت تدريجيًا إلى المجالات السياسية والتعليمية والثقافية وحتى الأمن الإنساني(Al-Dabbagh) ، ٢٠١٨.(73 :ومن الناحية الهيكلية، يعود نمو المجتمع المدني العراقي إلى مزيج من العوامل الداخلية والدولية. فقد بذلت منظمات دولية مثل UNDP وUSAID وDFID جهودًا واسعة خلال العقد الماضي لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وبناء القدرات المدنية في العراق (UNDP، ٢٠٢١، 54 :). وأسهم هذا الدعم في تأسيس مئات المنظمات الجديدة، بحيث بلغ عدد المنظمات المدنية المسجلة في العراق حتى عام ٢٠٢٣ أكثر من ٥٠٠٠ منظمة (Government of Iraq، ٢٠٢٣، 6 :). غير أن معظم هذه المنظمات تعاني من نقص التمويل وضعف الهياكل الإدارية والاعتماد المفرط على الدعم الخارجي (Barwari، ٢٠٢٠، 42 :).

١ .المسار التاريخي وتحوّل دور المنظمات المدنية

في عهد صدام حسين لم يكن هناك نشاط مدني مستقل بالمعنى الحقيقي؛ فالمؤسسات التي كانت تعمل تحت مسمى "المنظمات الشعبية" كانت في الواقع أذرعًا تنفيذية لحزب البعث(Dawisha) ، ٢٠٠٩ .(97 :وبعد عام ٢٠٠٣، أسهم الانفتاح السياسي والمساعي الدولية لنشر الديمقراطية في توفير بيئة مناسبة لظهور المجتمع المدني بشكل فعلي. وفي هذه المرحلة، ركزت المنظمات المدنية على مجالات الإغاثة، والتثقيف المدني، وتمكين المرأة، والدفاع عن حقوق الإنسان(Zubaida) ، ٢٠١٦.(28 :وفي العقد الثاني بعد عام ٢٠١٠، ومع تصاعد التهديدات الأمنية الناتجة عن الإرهاب، تحول تركيز بعض هذه المنظمات نحو الأمن الاجتماعي والأمن الإنساني. وقد لعبت هذه المنظمات، خاصة بعد ظهور تنظيم داعش، دورًا فعالًا في دعم النازحين، وتأهيل ضحايا الحرب نفسيًا، ومكافحة التطرف(Hassan) ، ٢٠٢٣ .(49 :كما عمل العديد منها كوسيط بين الدولة والمجتمعات المحلية في المناطق المتضررة، مما ساهم في إعادة بناء الثقة الاجتماعية بين الدولة والمواطنين(Ezzat) ، ٢٠٢٢ : .(139وفي السنوات الأخيرة، ومع تطور تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي، ظهرت جيل جديد من المنظمات المدنية ذات توجهات أكثر حداثة. فقد تمكنت هذه المؤسسات عبر استخدام البيانات الرقمية، والحملات التوعوية الإلكترونية، ومشاركة الشباب، من التأثير في تشكيل الرأي العام والمطالبة بالشفافية السياسية(Al-Tamimi) ، ٢٠٢١ .(112 :ويُظهر هذا التحول انتقال المجتمع المدني العراقي من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة الفعل الاجتماعي وإنتاج الأمن الناعم(Yousif) ، ٢٠٢٠.(33 :

٢.٤.٢ دور المنظمات المدنية في الأمن الوطني والأمن الإنساني

من منظور استشرافي، يمكن أن تُعدّ المنظمات المدنية أحد الفاعلين الرئيسيين في منظومة الأمن الوطني العراقي، لا سيما في أبعاده الاجتماعية والإنسانية. ووفقًا لنموذج الأمن الإنساني لدى بوزان، فإن التهديدات الأمنية الحديثة تتسم بطابع اجتماعي وبيئي أكثر من كونها عسكرية(Buzan) ، ١٩٩١ .(21 :وبالتالي، فإن قدرة المنظمات المدنية على تقديم التدريب، والوساطة، وبناء القدرات المجتمعية، يمكن أن تساهم في الحد من عوامل إنتاج عدم الاستقرار(Keck & Sikkink) ، ١٩٩٨.(65 :وعلى المستوى العملي، يرتبط دور هذه المنظمات بالأمن الوطني في عدة مجالات رئيسية:الوقاية من التطرف والعنف: نفذت العديد من المنظمات المدنية العراقية برامج لتعليم السلام، والحوار بين المذاهب، ومكافحة خطاب

الكراهية. فعلى سبيل المثال، نظّمت منظمة "عراق المستقبل" منذ عام ٢٠١٨ أكثر من ٣٠٠ ورشة تدريبية في محافظتي نينوى والأنبار (Future Iraq NGO Report، ٢٠٢٢.(11 :إدارة الأزمات الإنسانية: لعبت منظمات مثل «الهلال العراقي» و«مؤسسة نينوى للتنمية» دورًا محوريًا في إعادة النازحين وإعادة تأهيل البنى الاجتماعية بعد أزمة داعش(UNHCR ، ٢٠٢١.(23 :تعزيز الثقة العامة والرقابة المجتمعية: أسهمت مشاركة المنظمات المدنية في مراقبة الانتخابات، وتعزيز الشفافية المالية، ومكافحة الفساد في رفع مستوى المساءلة الحكومية (Transparency International، ٢٠٢٠.(9 :تعزيز الأمن الإنساني: ساهمت هذه المنظمات عبر التدريب، وخلق فرص العمل، ودعم النساء المعيلات، في رفع مستوى القدرة المجتمعية على مواجهة التهديدات الاجتماعية(Barwari ، ٢٠٢٠(47 :وعمليًا، لا يمكن تحقيق الأمن الوطني العراقي بمعناه الواسع دون إشراك المنظمات المدنية في العمليات الاجتماعية والثقافية. وإذا اعترفت الدولة بهذه المنظمات كشركاء استراتيجيين في صياغة السياسات الأمنية، فإن فرص تعزيز الأمن المستدام والتماسك الوطني ستزداد(Cordesman ، ٢٠٢٠.(101 :

٢.٤.٣ التحديات الهيكلية والقيود المؤسسية

رغم الإمكانات الواسعة، تواجه المنظمات المدنية في العراق جملة من التحديات التي تحدّ من فاعليتها وتأثيرها. ويمكن تصنيف هذه التحديات في ثلاثة محاور رئيسة: قانونية، مالية، وسياسية.التحديات القانونية: فالقوانين التي تنظّم عمل المنظمات غير الحكومية، مثل القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠، رغم توفيرها إطارًا للتسجيل والإشراف، إلا أنها تتسم في أحيان كثيرة بالغموض والقيود(Human Rights Watch ، ٢٠٢٠ .(18 :وقد استُخدمت بعض هذه القوانين للحدّ من نشاط المؤسسات الناقدة.التحديات المالية: أدت الاعتمادية العالية على التمويل الخارجي إلى تعرض العديد من هذه المنظمات لأزمات وجودية مع تراجع الميزانيات الدولية(USAID ، ٢٠٢٢ .(14 :كما أثّر ذلك على استقلالية قراراتها.التحديات السياسية والأمنية: أدى الانقسام السياسي وتغلغل الجماعات المسلحة في بعض المناطق إلى تهديد حرية العمل المدني، إذ تعرض بعض الناشطين للاغتيال أو الاعتقال(Amnesty International ، ٢٠٢١ .(7 :هذا الوضع خلق مناخًا من الخوف والرقابة الذاتية.يُضاف إلى ذلك غياب ثقافة التعاون المؤسسي بين الدولة والمجتمع المدني. ففي حين تُعدّ المنظمات المدنية جزءًا من منظومة صنع القرار في الدول المتقدمة، ما تزال العلاقة بينها وبين مؤسسات الدولة في العراق قائمة على فجوة في الثقة والبنية المؤسسية(Hassan ، ٢٠٢٣ .(51 :وهو ما يعوق مشاركتها في تصميم وتنفيذ السياسات الأمنية.

٢.٤.٤ الاتجاهات المستقبلية وآفاق تطوير دور المنظمات المدنية

استنادًا إلى الاتجاهات العالمية في الأمن الإنساني والمجتمع المدني، يمكن استشراف مستقبل المنظمات المدنية في العراق عبر ثلاثة سيناريوهات محتملة:السيناريو المتفائل: وفيه يُصلح العراق تشريعاته ويعزز الشفافية ويدعم المنظمات ماليًا، مما يجعل هذه المنظمات فاعلين مكملين في إدارة الأزمات وتحقيق الأمن المستدام(UNDP ، ٢٠٢٢.(51 :السيناريو المتوسط: تظل العلاقة بين الدولة والمنظمات المدنية شكلية ومحدودة في مشاريع قصيرة المدى، مما يؤدي إلى استمرار دورة الضعف والاعتمادية(Barwari ، ٢٠٢٠(49 :السيناريو المتشائم: يؤدي استمرار الانقسام السياسي وانعدام الثقة إلى تقييد أو حتى قمع المجتمع المدني، وهو ما يرجّح عودة الأمن العراقي إلى طابعه العسكري–السلطوي(Dodge ، ٢٠٢٠.(64 :ومع ذلك، تُشير التحليلات المستقبلية إلى أن اعتماد الدولة منهج الشراكة المتعددة المستويات مع المجتمع المدني قد يرفع هذه المنظمات من دور رمزي إلى دور استراتيجي. كما أن استخدام التكنولوجيا، والبيانات الشفافة، والتدريب المتخصص يمكن أن يعزز قدرة هذه المنظمات على مواجهة التهديدات الأمنية المستقبلية(Ezzat ، ٢٠٢٢.(145 :

خلاصة القسم الثاني

خلال العقدين الماضيين، تحولت المنظمات المدنية في العراق من فاعل هامشي إلى مكوّن رئيس في منظومة الأمن الإنساني والوطني. ورغم التحديات المتعددة، إلا أنها تمتلك قدرات كبيرة يمكن توظيفها لتحقيق الأمن المستدام. ومن خلال تبنّي مقاربة استشرافية وتخطيط استراتيجي، يمكن اعتبار هذه المنظمات قوة ناعمة داعمة للدولة في بناء الاستقرار والتنمية والثقة الاجتماعية.من منظورٍ مؤسسي، يبرز تحدٍّ كبير آخر يتمثل في غياب الآليات الإدارية والقانونية الواضحة. فالقانون الخاص بالمنظمات غير الحكومية في العراق (الرقم ١٢ لسنة ٢٠١٠)، وإن كان قد وفّر إطارًا لتسجيل المنظمات المدنية وتنظيم عملها، إلا أن تطبيقه يشهد الكثير من الغموض (نوري، ٢٠٢١: ٢٢). وفي عدة حالات، استخدمت الحكومات هذا القانون لممارسة الضغط على المؤسسات المدنية ذات النشاط النقدي. ويبين تقرير «منظمة حرية التعبير» (٢٠٢٢: ٣١) أن ١٧ منظمة مدنية تم تعليق عملها أو حلّها خلال عام ٢٠٢٢ بسبب نشاطها النقدي ضد الفساد.أما في الجانب المالي، فإن الاعتماد على التمويل الخارجي يشكل أحد التحديات المزمنة التي تواجه المجتمع المدني العراقي. إذ تعتمد أغلب المنظمات المدنية على الدعم المالي المقدم من الاتحاد

الأوروبي، والأمم المتحدة، وبعض المؤسسات الغربية (الربيعي، ٢٠١٨: ٣٦). ويؤثر هذا الاعتماد في استقلالية هذه المنظمات الفكرية وقدرتها على اتخاذ القرار، حيث تُضبط أولويات مشاريعها في كثير من الأحيان وفقًا لمتطلبات الجهات المانحة أكثر من ارتباطها بالاحتياجات الحقيقية للمجتمع (زين العابدين، ١٣٩٨: ٤٣)وفي دراسة أجراها «مركز دراسات عراق نوين» في إيران، خلص الباحثون إلى أن استدامة المجتمع المدني العراقي تتطلب التوجه نحو «الاكتفاء المالي الذاتي» (كاظمي، ١٤٠١: ٨٨). ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال إنشاء صناديق شعبية مشتركة، وتشجيع الضريبة التطوعية، واستقطاب دعم القطاع الخاص.وتبرز أيضًا مشكلة غياب التنسيق والشبكات المؤسسية بين المنظمات المدنية. فالكثير من هذه المؤسسات تعمل بصورة مجزأة ومن دون تواصل فعّال فيما بينها (الحكيم، ٢٠٢٠: ٥٤). كما أن عدم وجود اتحاد أو فدرالية شاملة يجعل صوت المجتمع المدني في العملية السياسية ضعيفًا ومبعثرًا. بينما تظهر التجربة الإيرانية أن الشبكات الوطنية للمنظمات المدنية تسهم في تعزيز قدرتها التفاوضية وفاعليتها (صفائي، ١٣٩٩: ٧٢).وعلى الصعيد الأمني، يمثل غياب سياسة وطنية لحماية الناشطين المدنيين تحديًا خطيرًا. فكثير من الناشطين يعملون في بيئات عالية الخطورة دون غطاء قانوني أو حماية حكومية. ففي احتجاجات البصرة (٢٠١٨) والناصرية (٢٠٢٠)، تعرض العديد من الناشطين للتهديد أو الاغتيال (الجنابي، ٢٠٢١: ٢٥). وقد دفع هذا الواقع كثيرًا من النخب المدنية إلى الهجرة خارج العراق (الزيدي، ٢٠٢١: ١٩).ومن منظورٍ استشرافي، فإن استمرار هذه الظروف قد يؤدي إلى تفكك الشبكات المدنية وعودة المجتمع العراقي إلى حالة السلبية وانعدام المبادرة. ولتفادي هذا السيناريو، تُطرح توصيتان أساسيتان: الأولى، تعزيز التعليم المدني عبر الإعلام والمؤسسات التعليمية؛ والثانية، إنشاء مؤسسات وسيطة للحوار المستمر بين الدولة والمجتمع المدني (حسيني، ١٤٠٠: ٥٩).وإلى جانب هذه التحديات، ثمة فرص مهمة. إذ يرى بعض الباحثين العراقيين أن الأزمات المتكررة يمكن أن تكون عاملًا محفزًا للتعلّم المؤسسي. ويشير «الشمري» (٢٠٢٢: ٤٢) إلى أن المجتمع المدني العراقي، بعد كل أزمة أمنية، قد طوّر هياكل جديدة للتكيف، مما قد يؤدي إلى تطوير نماذج محلية لإدارة الأزمات.من ناحية أخرى، فإن النمو السريع لتكنولوجيا المعلومات في العراق يوفر مجالًا جديدًا للعمل المدني. إذ تعتمد العديد من المنظمات الجديدة على وسائل التواصل الاجتماعي في التنظيم والتوعية والتعليم المدني (الرفاعي، ٢٠٢٢: ٣٩). وشهدت الحملات المدنية الإلكترونية في مجالات البيئة وحقوق المرأة والشفافية الاقتصادية انتشارًا واسعًا في السنوات الأخيرة (طالبي، ١٣٩٩: ٩٠)وبذلك يمكن القول إن المجتمع المدني العراقي يعيش مرحلة انتقالية: من مجتمع يقوم على ردود الفعل إلى مجتمع فاعل ومبادر. ورغم أن هذه المرحلة محفوفة بالعقبات، فإن الدعم السياسي والثقافي يمكن أن يفتح الطريق أمام تشكّل أمنٍ وطني تشاركي مستدام. أمنٌ لا يقوم على القوة العسكرية فحسب، بل يتأسس على التضامن الاجتماعي والثقة المتبادلة بين الدولة والمواطنين (العلوي، ٢٠١٩: ٧١).وعلى الرغم من النمو الكمي والنوعي للمنظمات غير الحكومية (NGOs) في العراق خلال العقدين الماضيين، فإن هذه المؤسسات تواجه سلسلة من التحديات المعقدة والمتشابكة التي تؤثر بصورة مباشرة على فاعليتها واستدامتها ودورها في الأمن الوطني. فهذه التحديات ناتجة عن بنى سياسية واجتماعية وأمنية، فضلًا عن أوجه القصور المؤسسية. ويتناول هذا القسم تحليل أبرز التحديات الأمنية والاجتماعية والمؤسسية التي تواجه المنظمات المدنية، مع تقديم رؤية مستقبلية لمساراتها المحتملة.

٢.٥.١ التحديات الأمنية وتأثيرها في نشاط المنظمات المدنية

بعد عام ٢٠٠٣، أصبح المشهد الأمني في العراق شديد الاضطراب، خاصة مع صعود الجماعات الإرهابية مثل داعش. وقد أدى هذا الوضع إلى توقف نشاط العديد من المنظمات المدنية في نينوى وديالى والأنبار أو انتقالها إلى مناطق أكثر أمنًا(Cordesman ، ٢٠٢٠ .(115 :فالبيئة الأمنية الهشة لم تؤثر فقط في العمليات الميدانية لهذه المنظمات، بل انعكست أيضًا على الحالة النفسية للناشطين، مما تسبب في تراجع المشاركة المجتمعية(Amnesty International ، ٢٠٢١.(8 :كما أسهم وجود الجماعات المسلحة غير الحكومية في بعض المناطق، خصوصًا بعد مرحلة داعش، في خلق بيئة من التهديد والخوف المستمر للمنظمات المدنية(Hassan ، ٢٠٢٣ .(54 :وتبين بيانات هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch)، ٢٠٢٠ (21 :أن أكثر من ٦٠ ناشطًا مدنيًا في بغداد والبصرة والنجف تعرضوا للاغتيال أو الخطف بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٢. وقد قيد هذا الوضع عمل المنظمات المدنية في مجالات حقوق الإنسان والشفافية ويضاف إلى ذلك غياب سياسة أمنية واضحة لحماية المنظمات المدنية، إذ لم تضع الحكومة العراقية حتى الآن آليات رسمية لحماية مقارّ هذه المنظمات أو موظفيها في المناطق المتوترة UNAMI)، ٢٠٢١ .(12 :لذلك تعتمد هذه المنظمات غالبًا على الدعم المحلي غير الرسمي.ومن منظور مستقبلي، ومع استمرار التهديدات الأمنية، قد تتجه المنظمات المدنية نحو نماذج النشاط الشبكي والرقمي، مثل الحملات عبر الإنترنت والفعاليات الافتراضية(Al-Tamimi ، ٢٠٢١ .(115 :غير أن هذا التحوّل يحتاج إلى دعم حكومي في مجالات الأمن السيبراني والتدريب الرقمي

٢.٥.٢ التحديات الاجتماعية والثقافية

لا يزال المجتمع العراقي يعاني آثار عقود من الاستبداد والحروب والانقسامات الطائفية. ولهذا لم يترسخ مفهوم المجتمع المدني بالكامل لدى القطاع الأكبر من المواطنين(Ismael & Ismael ، ٢٠١٥ .(127 :ويرى كثيرون أن المنظمات المدنية مجرد أدوات خارجية أو غير مؤثرة في حياتهم اليومية(Barwari ، ٢٠٢٠.(51 :كما تعيق البنى الاجتماعية القائمة على الولاءات الطائفية والإثنية والعشائرية تطور منظمات مدنية وطنية جامعة(Dawisha ، ٢٠٠٩ .(104 :وكثير من المنظمات تضطر إلى الارتباط بجهات سياسية أو دينية للحصول على الدعم، مما يحد من استقلاليتها(Yousif ، ٢٠٢٠.(39 :وتواجه النساء عقبات مضاعفة في المشاركة المدنية، بالرغم من زيادة ملحوظة منذ عام ٢٠١٥، إلا أن القيود الثقافية لا تزال قائمة(Al-Dabbagh ، ٢٠١٨.(78 :وفي ميدان التعليم والوعي المدني، يظهر نقص واضح. فالنظام التعليمي لا يركز على إعداد المواطن المسؤول. وتشير بيانات مؤسسة «أفق مدني» إلى أن ٢٣٪ فقط من الشباب يعرفون ماهية المنظمات غير الحكومية(Afaaq ، ٢٠٢٢(5 :ومن الزاوية المستقبلية، يُتوقع أن تُسهم زيادة الإنترنت والإعلام المستقل في إيجاد جيل جديد من الناشطين، مما يعيد تشكيل المجتمع المدني العراقي(UNDP ، ٢٠٢٢ .(56 :لكن هذا يتطلب إصلاحات تعليمية وثقافية شاملة(Ezzat ، ٢٠٢٢.(152 :

٢.٥.٣ التحديات المؤسسية والبنيوية

تشهد المنظمات المدنية في العراق ضعفًا في البناء المؤسسي، إذ تفتقر العديد منها إلى خطط استراتيجية ونظم مالية واضحة (Government of Iraq، ٢٠٢٣ .(9 :كما أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني غالبًا ما تكون ظرفية ومشروعة بمشاريع محدودة، وليست علاقة شراكة طويلة المدى. وقد تم تجاهل دور المنظمات المدنية في إعداد «الخطة الوطنية لإعادة إعمار المناطق المحررة(UNDP) «، ٢٠٢١.(58 :كما يعاني القطاع المدني من غياب نظام وطني لتقييم الأداء، مما أدى إلى تداخل الأدوار وتكرار المشاريع وهدر الموارد(Transparency International ، ٢٠٢٠.(14 :ومن ناحية التمويل، يعتمد أغلب المنظمات على المانحين الدوليين، وهو ما يهدّد الاستقلالية في تحديد الأولويات(USAID ، ٢٠٢٢.(16 :وتشير التقديرات المستقبلية إلى ثلاثة مسارات ممكنة:الإصلاح المؤسسي: إنشاء نظام وطني للشفافية وتقييم المنظمات وتطوير قدراتها(UNDP ، ٢٠٢٢.(63 :استمرار الوضع الحالي: تشتت المنظمات وضعف الأداء.التراجع والانحلال: في حال زيادة القيود الأمنية والسياسية(Hiltermann ، ٢٠١٧.(94 :ومن منظور استشرافي، فإن الخيار الأول – أي الإصلاح المؤسسي – هو السبيل الوحيد لتحويل المجتمع المدني إلى قوة محركة للأمن المستدام والتنمية الوطنية.

٤ .دور التكنولوجيا والابتكار في تجاوز التحديات

تشير تحليلات الاتجاهات العالمية إلى أنّ التكنولوجيا والابتكار الاجتماعي يمكن أن يؤدّيا دورًا حاسمًا في مستقبل تحوّل المجتمع المدني في العراق. ففي ظلّ القيود الأمنية والسياسية التي تعرقل النشاطات الميدانية، أوجدت المنصّات الرقمية فرصًا جديدة للتنظيم، والتعليم، وتبادل المعلومات(Al-Tamimi ، ٢٠٢١.(118 :وقد بدأت المنظمات المدنية العراقية تدريجيًا باستخدام أدوات مثل أنظمة البيانات المفتوحة، وقواعد المعلومات الإلكترونية، وشبكات التواصل الاجتماعي في رصد الفساد، ومتابعة الخدمات العامة، وتوسيع نطاق التعليم المدني (Transparency International، ٢٠٢٠ .(17 :ويسهم هذا الاتجاه، فضلًا عن تعزيز الشفافية، في رفع نسبة مشاركة الشباب والنساء في الأنشطة المدنية.

ويرى الخبراء أن دمج التكنولوجيا مع التعليم والتوعية الرقمية يمكن أن يسهم مستقبلًا في تضييق الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني. فمع إنشاء «منصّات للتعاون المشترك» بين الوزارات والمنظمات المدنية، سيُتاح تبادل البيانات وتحقيق التكامل المعلوماتي(UNDP ، ٢٠٢٢ .(67 :ويمهّد ذلك لظهور «مجتمع مدني ذكي (Smart Civil Society) «في العراق — مجتمع قادر على الاستجابة الاستباقية للتهديدات الأمنية والأزمات الاجتماعية.

٢.٥.٥ التحليل الاستشرافي للتحديات والمسارات الاستراتيجية

استنادًا إلى البيانات المتاحة وتحليل الاتجاهات، يمكن رسم مستقبل التحديات التي تواجه المجتمع المدني في العراق ضمن ثلاثة محاور رئيسة: الانتقال من مدنيةٍ ردّ فعلية إلى مدنيةٍ فاعلة: إذ ينبغي أن تتجاوز المنظمات المدنية دورها الإغاثي لتصبح فاعلًا استراتيجيًا في صنع السياسات الأمنية(Ezzat ، ٢٠٢٢.(160 :إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقة بين المجتمع المدني والدولة: فبدون إيجاد مؤسسات وسيطة ومجالس استشارية دائمة، ستبقى المشاركة المدنية رمزية(Barwari ، ٢٠٢٠.(53 :تعزيز القدرة المؤسسية من خلال التكنولوجيا والتعليم والشبكات الإقليمية: إذ يمكن للتواصل بين المنظمات المدنية في العراق ونظيراتها في الأردن ولبنان وتونس أن يتيح تبادل الخبرات ونقل النماذج الناجحة(UNDP ، ٢٠٢٢.(70 :وفي المحصلة، يشير المنظور الاستشرافي إلى أنّ أمن العراق الوطني في العقد المقبل لن يتحقق عبر الاعتماد على القوة العسكرية

فقط، بل من خلال تعزيز المجتمع المدني، وترسيخ الثقة العامة، وتطوير آليات التعاون المؤسسي. وإذا ما تحقّق هذا المسار بصورة صحيحة، فستتحول المنظمات غير الحكومية إلى أحد الركائز الأساسية للاستقرار والتنمية المستدامة في العراق.

٢.٦ تحليل الاتجاهات المستقبلية للأمن الوطني ودور المنظمات المدنية في العقد القادم

لا يمكن فهم الاتجاهات المستقبلية للأمن الوطني العراقي من دون تحليل عميق للديناميات الداخلية والإقليمية. فالعراق في مرحلة انتقال من الأزمات المزمنة إلى إعادة الإعمار البنيوي، وفي هذا السياق تمثّل المنظمات المدنية أحد المتغيّرات الاستراتيجية ذات الأهمية (الهاشمي، ٢٠٢٢: ٣٧)وبينما ظل مفهوم الأمن التقليدي في العراق قائمًا لعقود على القوة العسكرية والتحالفات السياسية، فإن مفاهيم جديدة — مثل «الأمن الاجتماعي»، و«الأمن الإنساني»، و«الأمن البيئي» — آخذة في التشكّل (سجادي، ١٤٠١: ٩٥).ويرى الباحثون العراقيون أنّ العقد المقبل سيشهد تحوّلًا بنيويًا في تعريف الأمن الوطني. فالمجتمع العراقي ذو الغالبية الشابة (أكثر من ٦٠٪ دون سن الثلاثين) يحتاج إلى منظمات مدنية ديناميكية قادرة على نقل المطالب الاجتماعية بصورة سلمية ومؤسسية (الشمري، ٢٠٢١: ٦٢). وبحسب تحليل «مركز الدراسات الاستراتيجية في بغداد» (٢٠٢٣: ٥١)، فإن غياب قنوات شرعية للتعبير عن الاستياء قد يؤدي إلى إعادة إنتاج دوامة الاحتجاج والعنف. وهنا يمكن للمجتمع المدني أن يؤدي دور «نظام إنذار مبكر» في الأمن الداخلي.الاتجاهات الكبرى المؤثرة في مستقبل الأمن الوطني العراقي ترتبط الاتجاهات المستقبلية للأمن الوطني بأربعة محاور رئيسية:

١ .**الانتقال من الدولة الأمنية إلى الدولة الخدمية** تُظهر خبرة العقدين الماضيين أن التركيز على الأمن العسكري لم يحقق استقرارًا مستدامًا. ويؤكد تقرير «معهد الدراسات التنموية» (٢٠٢٢: ٣٣) أن الأمن بلا تنمية اجتماعية يظل هشًا ومؤقتًا. ومن ثمّ، يحتاج العراق إلى التحوّل نحو نموذج تنموي تشاركي تُدمج فيه المنظمات المدنية في صنع القرار والرقابة (العبيدي، ٢٠٢٢: ١٨).

٢ .**التحوّل الرقمي للأمن الاجتماعي ودور التكنولوجيا** مع التوسع السريع في استخدام التكنولوجيا، يمكن للمنظمات المدنية استخدام الأدوات الرقمية لزيادة الشفافية، والرقابة الاجتماعية، والتوعية المدنية (الرفاعي، ٢٠٢٢: ٤١). ويستخدم أكثر من ٧٠٪ من الشباب العراقي وسائل التواصل الاجتماعي لمتابعة الأخبار السياسية (مركز الإعلام العراقي، ٢٠٢٣: ٢٢)ويشير «نوري» (١٤٠١: ١١٢) إلى ضرورة التحوّل نحو «مدنية ذكية» تعتمد على البيانات المفتوحة وأنظمة البلاغات الرقمية، مما يخلق نموذجًا جديدًا لـ «الأمن الرقمي الاجتماعي.«

٣ .**تعزيز المشاركة المدنية في الحوكمة وصنع السياسات الأمنية** في المستقبل، سيكون معيار فاعلية الأمن الوطني هو مستوى دمج منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات، لا في التنفيذ فقط (الشموس، ٢٠٢٢: ٥٧). ويؤكد «الربيعي» (٢٠٢٢: ٣١) أنّ أي سياسة أمنية بلا مشاركة مدنية فقد تظل قسرية وغير قابلة للاستدامة.

٤ .**ارتباط الأمن الوطني بالمسارات الإقليمية** لا يمكن للعراق أن يفصل أمنه عن السياق الإقليمي. إذ تؤثر التطورات على الحدود مع سوريا وتركيا وإيران مباشرة في الأمن الداخلي (النجار، ٢٠٢١: ٣٥). ويمكن للتعاون بين منظمات مدنية إقليمية أن يقلّل من التوترات الطائفية.

٥ .**الرؤية المستقبلية: من الأمن الردّي إلى الأمن الاستباقي** يجب أن يتحوّل الأمن الوطني من نموذج «الاستجابة بعد الأزمة» إلى نموذج «التوقع ومنع الأزمات». ويمكن للمنظمات المدنية، عبر أدوات الاستشراف المستقبلي كتحليل الاتجاهات وصياغة السيناريوهات، مساعدة الدولة في التنبؤ بالمخاطر (السيد، ٢٠٢٢: ٤٨)ويؤكد «موسوي» (١٤٠٠: ٨٧) أن أحد أدوار المجتمع المدني في المستقبل هو تكوين «مركز بيانات اجتماعي» لتحليل مؤشرات الاحتقان الشعبي، بما يمنع اندلاع الأزمات.ويشير تقرير «أفق مستقبل الأمن في العراق» (رضوي، ١٤٠١: ١٠٣) إلى ثلاثة مسارات محتملة حتى عام ٢٠٣٥:الإصلاح المؤسسي والأمن التشاركي،استمرار الوضع الهش الحالي،العودة إلى المركزية والتسلط. ويُعدّ المسار الأول رهينًا برفع القدرة المؤسسية للمنظمات المدنية والاعتراف بها كشريك رسمي في الأمن الوطني.

٦ .**دور النساء والشباب في مستقبل الأمن الوطني** يمتلك الشباب والنساء دورًا استراتيجيًا متزايد الأهمية في العقد المقبل. فحوالي ٤٥٪ من المنظمات المدنية العراقية تُدار اليوم من قبل شباب دون سن ٣٥ عامًا (وزارة العمل، ٢٠٢٣: ٢١). ويتميز هذا الجيل بهوية رقمية وانفتاح إقليمي قادر على ربط المجتمع الحديث بالبنى التقليدية (العلوي، ٢٠٢٢: ٣٣).كما ازداد وجود النساء في قيادة المنظمات المدنية. وتشير «فاطمة موسوي» (١٤٠٠: ٧٥) إلى أنّ دور النساء في الأمن الاجتماعي، خصوصًا في مناطق الأزمات مثل كركوك والبصرة، يعزّز التماسك الاجتماعي بصورة ملموسة.

٧ .الخلاصة التحليلية

يظهر تحليل الاتجاهات أنّ العراق يتجه نحو نموذج أمن يقوم على «الأمن الإنساني» لا «الأمن العسكري». ويمثّل المجتمع المدني عنصر القوة الناعمة الأساسية لتحقيق هذا التحول (البغدادي، ٢٠٢٢: ٥٨).ويرى «خسروي» (١٤٠٢: ٦٨) أن مستقبل الأمن في العراق مرهون ببناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وهي ثقة لا تتحقق إلا عبر مجتمع مدني فاعل، شفاف، ومستقل. ومن ثم، ينبغي النظر إلى المنظمات المدنية ليس بوصفها أدوات مساعدة، بل بوصفها ركيزة لـ «النظام الاجتماعي المستقبلي».

ج. سيناريو انهيار المجتمع المدني وتمركزية الأمن في السيناريو الثالث، يؤدّي تصاعد الاستقطاب السياسي والأزمات الاقتصادية إلى العودة نحو السياسات السلطوية وتمركزية الأمن. وفي ظلّ هذا الوضع، تعمل الدولة على تضييق مساحة عمل المنظمات المدنية، ما يؤدي إلى إغلاق عدد كبير منها(Human Rights Watch ، ٢٠٢٠.(27 :وتتمثّل نتيجة هذا الوضع في انخفاض حاد بالمشاركة العامة، وارتفاع مستويات السخط الاجتماعي، ومن ثمّ زيادة هشاشة الأمن الوطني(Dodge ، ٢٠٢٠ .(73 :ويُعدّ هذا السيناريو الأكثر تشاؤمًا، إلا أنّ احتمال تحقّقه يبقى مرتفعًا في ظلّ الاضطرابات السياسية.

٢.٦.٣ الدور المستقبلي للمؤسسات المدنية في صنع السياسات الأمنية

من منظور استراتيجي، يمكن مشاركة المنظمات المدنية في صنع السياسات الأمنية عبر ثلاثة مستويات المستوى الاستشاري:(Consultative) تقدّم المنظمات المدنية تقارير واستطلاعات وآراء مبنية على دراسات ميدانية إلى جهات صنع القرار. وقد طُبّق هذا النموذج في بعض دول المنطقة كالأردن ولبنان(Al-Sharif ، ٢٠٢٠.(66 :المستوى التشاركي:(Participatory) تشارك المنظمات المدنية في لجان دائمة معنية بالأمن الاجتماعي والتنمية الإنسانية(UNDP ، ٢٠٢١.(62 :مستوى صنع القرار المشترك:(Co-decision) تصبح المنظمات المدنية شريكًا رسميًا للدولة في صياغة السياسات والقوانين الأمنية. ويتطلّب هذا المستوى تغييرًا جذريًا في الموقفين السياسي والثقافي للدولة(Rahmani ، ٢٠٢١ : .(95ويرى الباحثون الإيرانيون أنّ تحقيق الأمن المستدام في العراق يستلزم تقاربًا ثلاثيّ الأبعاد بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص (طاهري، ١٣٩٩: ١٢٤). ويسهم هذا التقارب في الحدّ من الأزمات الداخلية ويفتح المجال لتعاون إقليمي فعّال.

٤.٢.٦ الاستراتيجيات المقترحة لتطوير الدور المستقبلي للمنظمات المدنية

استنادًا إلى التحليلات المُقدمة، تُطرح الاستراتيجيات الآتية للعقد القادم:إعداد إطار قانوني جديد:سنّ قانون يضمن المشاركة المدنية في الأمن الوطني، ويؤكد حقوق المنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرار.تطوير مصادر تمويل محلية مستدامة:إنشاء صندوق دعم المجتمع المدني بمشاركة الدولة والقطاع الخاص(Al-Tamimi ، ٢٠٢١.(122 :تعزيز التعليم في الأمن الاجتماعي والرقمي:توسيع البرامج التدريبية المتخصصة لمديري المنظمات المدنية في مجالات تحليل المخاطر، إدارة الأزمات، والأمن السيبراني(Rahmani ، ٢٠٢١.(99 :إنشاء شبكات مدنية إقليمية: تعزيز التعاون بين المنظمات المدنية في العراق ونظيراتها في إيران والأردن ولبنان لتبادل الخبرات وبناء آليات للإنذار المبكر(Ezzat ، ٢٠٢٢ : .(172توظيف التقنيات الحديثة:استخدام أنظمة البيانات المفتوحة، والتطبيقات المجتمعية، والمنصات الرقمية لرصد الفساد وتعزيز الشفافية (Transparency International)، ٢٠٢٠.(22 :

٢.٦.الخاتمة

تشير نتائج هذا الفصل إلى أنّ مستقبل الأمن الوطني العراقي يعتمد بدرجة أكبر على القدرة الاجتماعية على الصمود، وعلى قوة المجتمع المدني، وليس على القدرات العسكرية فقط. ففي العقد المقبل، سينعم بالاستقرار الطويل الأمد أولئك الذين يحققون توازنًا بين الأمن الصلب والأمن الناعم (Buzan)، ١٩٩١.(29 :ومن هنا يتّضح أنّ الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية هو دور الجسر الرابط بين الدولة والمجتمع. فبفضل تعزيز الثقة والشفافية والوعي العام، يمكن لهذه المنظمات الحدّ من بروز السخط الشعبي والاضطرابات الاجتماعية، وتهيئة بيئة مناسبة لتطوير الأمن الإنساني والبيئي(Al-Dabbagh ، ٢٠١٨.(83 :وفي المحصلة، يتوقف مستقبل الأمن الوطني في العراق على مدى قدرة الدولة على ترسيخ المشاركة المدنية. فإذا تجسّد هذا الدور بصورة حقيقية ومؤسسية، فإن المنظمات المدنية ستتحوّل إلى عناصر استراتيجية في النظام العراقي الجديد خلال العقد القادم.ويُظهر مجموع ما تقدّم في هذا الفصل أنّ الأمن الوطني في العراق يمرّ بمرحلة انتقالية من النموذج التقليدي القائم على الدولة إلى نموذج مستجدّ يُنظر فيه إلى المنظمات المدنية بوصفها فاعلين استراتيجيين في بناء الأمن الناعم. كما تكشف الاتجاهات المستقبلية أنّ المشاركة الفاعلة لهذه المؤسسات في صنع السياسات والتعليم والتوعية يمكن أن تُوجّه العراق من حالة عدم الاستقرار إلى مسار الأمن المستدام والتنمية الاجتماعية.

المصادر

١) يزداني، مصطفى (١٣٩٩). نهادهای محلی و امنیت اجتماعی در مناطق مرزی. مشهد: جامعة فردوسي.

٢) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (٢٠٢٣). التقرير السنوي لمنظمات المجتمع المدني في العراق. بغداد.

٣) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (٢٠٢٣). التقرير السنوي حول المنظمات المدنية والشباب. بغداد.

٤) الهاشمي، مهدي (٢٠٢٢). التحديات المستقبلية للأمن الوطني في العراق. مجلة الدراسات الاستراتيجية، جامعة البصرة، مج ٢٤، ص ٣٥–٤٢.

٥) هاشمي، عباس (١٣٩٩). المجتمع المدني والأمن الاجتماعي في العراق بعد ٢٠٠٣. قم: انتشارات انديشه معاصر.

٦) الهاشمي، أحمد (٢٠١٩). التوازن الإقليمي وتأثيره في الأمن العراقي. البصرة: دار الحكمة.

٧) الهاشمي، أحمد (٢٠١٩). التهديدات الأمنية ضد المجتمع المدني العراقي. مجلة الأمن الوطني، العدد ٢٩، ص ٥٥–٦٠.

٨) نوري، أحمد (٢٠٢١). تحليل قانون المنظمات غير الحكومية العراقي. بغداد: معهد الإصلاح الإداري.

٩) نظامي، أحمدرضا (١٤٠٠). المجتمع المدني والتنمية المستدامة في غرب آسيا. مشهد: جامعة فردوسي.

١٠) النجار، فاضل (٢٠٢١). التحولات الإقليمية وانعكاساتها على الأمن العراقي. النجف: دار الساقي.

١١) النجار، سامر (٢٠١٨). التحولات السياسية والمجتمع المدني في العراق. بغداد: دار الشمس.

١٢) ميرمحمدي، حسين (١٣٩٧). منهجية العلوم السياسية. طهران: انتشارات سمت.

١٣) الموسوي، سليم (٢٠٢١). الفساد الإداري وتأثيره على أداء المنظمات المدنية. مجلة التنمية والحوكمة، مج ٨، ص ٩٢–١٠٢.

١٤) موسوي، حبيب (١٤٠٠). المجتمع المدني والبيانات الاجتماعية في السياسة الأمنية العراقية. طهران: پژوهشگاه جهان اسلام.

١٥) مؤسسة أفق للديمقراطية (٢٠٢٠). التقرير السنوي للحوار الوطني. بغداد.

١٦) مؤسسة المعرفة للتنمية (٢٠٢١). تقرير الوعي المدني في الجامعات العراقية. بغداد.

١٧) معهد الدراسات الاستراتيجية (٢٠٢١). تحديات بناء السلام في العراق المعاصر. النجف: دار المصطفى.

١٨) مركز الدراسات الاستراتيجية في بغداد (٢٠٢٠). تحديات الفساد وتأثيرها على الأمن الاجتماعي. بغداد.

١٩) مركز البيان للدراسات والتخطيط (٢٠٢٢). المجتمع المدني بعد احتجاجات تشرين. بغداد.

٢٠) مركز الإعلام العراقي (٢٠٢٣). تقرير حول استخدام المنصات الرقمية في النشاط المدني. بغداد.

٢١) محمدي، رضا (١٤٠٠). إيران والعراق: الأمن المتبادل في الإطار الجيوسياسي الإقليمي. قم: پژوهشكده بين‌المللى مطالعات اسلامى.

٢٢) الكعبي، محمود (٢٠٢٠). التطرف الديني والمجتمع المدني في العراق. النجف: دار الساقي العربية.

٢٣) كريمي، محمدرضا (١٣٩٩). التكنولوجيا الرقمية والأمن الاجتماعي في إيران. طهران: پژوهشگاه فناوری‌های نو.

٢٤) الكربلائي، مهدي (٢٠٢٢). تحديات المجتمع المدني في محافظات الجنوب. البصرة: دار المنارة.

٢٥) كاظمي، حسن (١٣٩٨). الأمن الثقافي والاندماج المدني في المنطقة. طهران: مؤسسة شرق نو.

٢٦) كاظمي، حسن (١٤٠١). شبكة التضامن المدني بين إيران والعراق: نموذج للتعاون الإقليمي. طهران: جامعة الإمام صادق.

٢٧) الكاظمي، حسن (١٤٠١). اقتصاد المنظمات المدنية والاكتفاء المالي في العراق. طهران: مؤسسة الدراسات الشرق أوسطية.

٢٨) العلوي، هاشم (٢٠١٩). من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني في العراق. البصرة: دار البيان.

٢٩) العلوي، حسن (٢٠٢٢). الشباب والمشاركة المدنية في العراق المعاصر. بغداد: مركز الحكمة.

٣٠) العبيدي، علي (٢٠٢٢). إسهامات المجتمع المدني في إعادة الإعمار في الموصل. مجلة جامعة نينوى، مج ٥، ص ٥٠–٦٢.

٣١) العبيدي، رباب (٢٠١٩). دور المرأة في العمل التطوعي في العراق. مجلة جامعة الموصل، مج ١١، ص ٣٠–٣٥.

٣٢) العبيدي، حسن (٢٠٢٢). الأمن الوطني العراقي في ظل التحولات الاجتماعية. بغداد: مركز الفرات.

٣٣) العبدالزهرا، مهدي (٢٠٢٠). تحولات المجتمع المدني بعد ٢٠٠٣. مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية، مج ٤٤، ص ٢٥–٣٦.

٣٤) عباس، فاضل (٢٠١٨). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق. بغداد: دار ابن الأثير.

٣٥) طاهري، ع. (١٣٩٩). آفاق مستقبل الأمن الوطني العراقي. قم: پژوهشگاه علوم انسانى.*

٣٦) طالبى، مهدي (١٣٩٩). وسائل التواصل الاجتماعي والمجتمع المدني الجديد في العراق. مجلة الاتصال الثقافي، العدد ١١، ص ٨٨–٩٤.

٣٧) الصفوي، رضا (١٣٩٩). شبكة التعاون بين المؤسسات المدنية في إيران والعراق. مجلة التنمية الإنسانية، العدد ٧، ص ٧٠–٨٠.

٣٨) صالحى، أمير (١٣٩٩). إدارة الأزمات الاجتماعية في المجتمعات ما بعد الصراع: حالة العراق. طهران: پژوهشگاه علوم انسانى.

٣٩) صالحى، أمير (١٣٩٩). الأمن التشاركي ومستقبل المجتمعات ما بعد الأزمة. مجلة السياسة المقارنة، العدد ٤٨، ص ٥٣–٦٠.

٤٠) صادقي، سعيد (١٣٩٨). المجتمع المدني وإعادة إعمار العراق. طهران: مؤسسة نهاد الثقافية.

٤١) الشموس، عبد الكريم (٢٠٢١). منظمات المجتمع المدني وإدارة الأزمات. مجلة المستقبل التنموي، العدد ٢٧، ص ٤٥–٥٥.

٤٢) لشموس، عبد الكريم (٢٠٢٠). منظمات المجتمع المدني والتربية على المواطنة. البصرة: مركز دراسات التنمية.

٤٣) الشموس، أحمد (٢٠٢٢). الحوكمة والمشاركة المدنية في صناعة السياسات العامة. مجلة العلوم السياسية، مج ١٧، ص ٥٥–٦٠.

٤٤) الشمري، فاطمة (٢٠٢٢). المجتمع المدني والأمن الإنساني في العراق. بغداد: مؤسسة الحوار.

٤٥) الشمري، عادل (٢٠١٩). تطور المجتمع المدني بين الواقع والطموح. النجف: جامعة الكوفة.

٤٦) الشمري، سعاد (٢٠٢١). منظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة. بغداد: دار الأفق.

٤٧) السيد، عبد الرزاق (٢٠٢٢). تحليل مستقبل الأمن الداخلي في العراق. بغداد: دار الحوار.

المصادر الأجنبية:

1) Yousif, T. (2020). Social Movements and Non-State Actors in Iraq. Basra Center for Strategic Studies.
2) World Bank. (2018). Iraq Reconstruction & Investment Report. Washington, D.C.
3) USAID. (2022). NGO Sustainability Index – Iraq.
4) UNICEF. (2018). Iraq Humanitarian Needs Overview.
5) UNHCR. (2021). Iraq Situation Report.
6) UNHCR. (2021). Iraq Protection Monitoring Report.
7) UNAMI. (2021). Iraq: Human Rights Situation Report.
8) OCHA. (2018). Iraq Humanitarian Response Plan.
9) UN Habitat. (2017). Local Peace Committees: An Operational Guide.
10) Transparency International. (2020). Corruption and Civil Society in Iraq.
11) Slaughter, R. (1999). Futures Studies: An Introduction to the Study of Alternative Futures.

- Salamon, L. M. (2010). The Nonprofit Sector: A Research Handbook. Oxford University Press.

12) Ritchey, T. (2011). General Morphological Analysis.
13) Patton, M. Q. (2015). Qualitative Research & Evaluation Methods.
14) Paffenholz, T. (2010). Civil Society & Peacebuilding. Lynne Rienner Press.
15) Mietzner, D., & Reger, G. (2005). "Scenario-Based Strategy Development." Technological Forecasting & Social Change, 72(1), 93–110.
16) Miall, H., Ramsbotham, O., & Woodhouse, T. (2011). Contemporary Conflict Resolution.
17) Marr, P. (2012). The Modern History of Iraq.